المصدر ودلالته الصرفية والوظيفية النحوية

د. موسى حسين الموسوي
كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

المقدمة

يبحث هذا الموضوع (المصدر بين البنية الصرفية والوظيفة النحوية) محور العلاقات بين الفعل ومصدره، فهي علاقات بنيوية تمسّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية، لاسيّما أن بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزاد عليها سوابق، أو دواخل، أو لواحق لغرض تغيير معين.

تناول الباحث في المحول الأول: المصدر في اللغة، وهو اسم مكان الصدور في ضوء تعريف الخليل الفراهيدي. ثم جرى التعريف بالمصدر في الأصطلاح، وهو الاسم الذي يدل على الحدث الجاري على الفعل المجرد من الزمان، وجاء في المحور الثاني التعريف باسم المصدر، وهو مادل دلالة المصدر على الحدث وجنسه، وفي المحور الثالث تناول الباحث الوظائف الصرفية، وهي متعددة وذات اتجاهات مختلفة، واختص المبحث الرابع بدراسة أبنية المصدر، واتفاق العلماء على ثبوت قياسية المصادر فيما زاد على ثلاثة أحرف، وفي البحث محاور أخرى سيكشف البحث عنها في ضوء الصفحات اللاحقة. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

أولاً: حقيقة المصدر واسم المصدر

أ. المصدر في اللغة والاصطلاح:

المصدر في اللغة: اسم مكان الصدور، قال الخليل: (ألصدر أعلى مقدم كل شيء وصدر القناة أعلاها، وصدر الأمر أوّلهُ، وصُدْرَةُ الإنسان ما أشرف من على صدره... ويقال: صَدَرَ فلانٌ فلاناً إذا أصابَ صدره بشيء.. والمصدر أصلُ الكلام الذي تصدرُ عنه الأفعال)[١].

وفي الاصطلاح:

هو الاسم الذي يدلُّ على الحدث الجاري على الفعل المجرد من الزمان وإنْ كان الزمان من ملازماته وضروریاته[٢] وتجرده عن الذات وعدم تقييده بمكان، والمتتبع للمظان اللغوية قد لايجد تعريفاً محدّداً للمصدر، والمصدر عند سيبويه: (الحدث والحدثان والفعل)[٣]، وقد قال بهذه المصطلحات، وبعضها غيره من النحاة[٤]، ولعلّ في تعريف (ابن السراج) شيئاً من الوضوح والتفصيل، حيث قال: (اسمٌ كسائر الأسماء إلاّ أنّه معنى غير شخص، والأفعال مشتقةٌ منه وإنّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمة الثلاثة من تصرفها، والمصدر هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين)[٥]، وقد قيل: إن المصدر ليس بفعل محض، إذْ لو كان فعلاً محضاً لاتنفى عنه التنوين، ولو كان اسماً محضاً لثنّي وجُمِعَ، وسُمِّي مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي، ولتوسطه في الصرف مكان المصدر من الجسد[٦].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ للمصدر إطلاقين: أحدهما أخصُّ يراد به الاسم المشتمل على مادة تدلّ على الحدث، وهيئة كاشفةٍ عن إنتساب الحدث إلى الذات بنسبة تقييدية ناقصة.

---

(١) العين ٧/ ٩٤ – ٩٥ (صدر).

(٢) ينظر: شرح المفصل.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٢، ٣٤، ٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للقراء ٢/ ٢٢٢، ٤٠٤، والمخصص ١٤/ ١٢٧.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٥٩.

(٦) ينظر: دقائق التصريف ٤٤.

ثانيهما: أعمُّ، ويراد به نفس المادة الدالة، على الحدث، من دون اعتبار النسبة ولاعدمهما[١].

وعلى هذا، فالمصدر جنس لفعله، فهو يدلُّ على الحدث من حيث تعلُّقه بفاعله، ولكن على وجه العموم والإبهام،

وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصل المصدر، فالبصريون يرون أنّ المصدر هو الأصل في الاشتقاق، ويرى الكوفيون أنّ الفعل هو الأصل للمشتقات، ولكلٍّ حجته ودليله[٢]، كما وردت آراء أخرى، فمن النحاة من يرى أنّ اسم المصدر هو أصلُ المشتقات لا المصدر، ولا الفعل، على أنَّ اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية بوضع واحد لمادته وصيغته، من ناحية معنوية لمعنى واحد هو (الحدث الساذج) أي أنّ اللفظ والمعنى هما المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والفعل الدال بين الحدث والزيادة [٣]، ومن النحاة من يرى أنّ المصدر أصل للفعل، والفعل أصلٌ في الوصف[٤]، أو أنّ كلاً من المصدر والفعل أصلٌ قائمٌ بذاته[٥]، كما اختلف النحاة في عدَّ المصدر اسماً، فهناك من فصل فصل بين المصدر والاسم، قال المبرد: (واعلم أنّ المصادر كسائر الأسماء، إلاّ أنّها تدل على أفعالها[٦]، وحين يُعْرَض المصدر على علامات الأسماء نجده يحتمل بعضاً منها، كالجر، والتنوين، والإضافة، والتعريف بـ(أل) بالوقوع فاعلاً أو مفعولاً، ولايحتمل العلامات الأخرى كالتثنية، والجمع والتأنيث)[٧].

إنّ هذه الخلافات ذات أهمية، إذْ بها تظهر العلامات بين الفعل ومصدره، فهي علامات بنيوية تمسّ الوظائف الصرفية والنحوية والدلالية، ولاسيما أنّ بنية المصدر هي بنية الفعل نفسها يزاد عليها سوابق، أو دواخل أو لواحق، لغرض تغيير معيّن، فالمصدر لفظ دالٌّ على الحدث، ودلالته الحديثة هي جزء من دلالة الفعل، ودلالة المصدر على الحدث لاتجعلهُ من الصفات فهي تدل على (موصوف بالحدث)، ولا من الأفعال فهي تدل على (اقتران الحدث والزمن) فالصلة بين الاسم ومعنى الحدث تختلف عن صفة الصلة والفعل، لذا فصلة الاسم به صلة المسمّى، فمدلولُ الصفة هو (الموصوف) ومدلول الفعل هو (الاقترانُ) وهما غير (الحدث) نفسه[٨].

ب. أسم المصدر:

ذهب النحاة إلى أنّ اسم المصدر مادلّ دلالة المصدر على الحدث وجنسه، وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظاً أو تقديراً، من دون تعويض، نحو: العطاء والثواب والسلام[٩]، وقد ذكره سيبويه في باب (ماجاء المصدر على غير الفعل لأنّ المعنى واحد)[١٠] وجعله المبرّد إسماً في معنى المصدر، نحو (سلّمَ سلاماً) والأصل (تسليماً)[١١]، فالمصدر مدلوله الحدث، واسم المصدر مدلوله اللفظ الدّال على الحدث، ذكر الرضي (الحدث إنْ أعتُبِرَ صُدُرُه من الفاعل ووقوعه على المفعول سُمّي مصدراً، إذا لم يُعتبر من هذه الحقيقة سُمِّي اسمَ مصدرٍ)[١٢]، ولقد ذكر النحاة فروقاً تميّزُ المصدر من اسمه، نوجزها في الآتي:

---

(١) ينظر: الآراء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها، لمحمد المالكي ٣٦.

(٢) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥م (٢٨).

(٣) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين ٩٠ – ٩٣ – ١٠٠.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٥

(٥) ينظر: شرح الاشموني ٢٠٠/ ٣١٨.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٦٧.

(٧) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٨ – ٩.

(٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٩٥.

(٩) ينظر: شرح الاشموني ٢/ ٢٠٤، ومعاني النحو ٣/ ١٥٨.

(١٠) كتاب سيبويه ٤/ ٨١.

(١١) ينظر: المقتضب ١/ ٧٣ و٣/ ٢١٧.

(١٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨١.

١. المصدر هو الفعل الصادر عن الإنسان، فيكون مدلوله معنى، وأمّا اسم المصدر فهو اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، فمن الأول يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً) ومن الثاني (سبحان) المسمى به التسبيح، ومعناه البراءة والتنزيه.
٢. المصدر له فعل يجري عليه نحو (الإنطلاق) من (إنْطلقَ) واسم المصدر هو اسم المعنى ليس له فعل يجري عليه نحو (القهقرى) فإنه نوع من الرجوع ولا فعل له من لفظه(١).
٣. المصدر يجب أن يتضمّن حروفَ فعله بمساواة، نحو (تعَّلمَ تعَلُّما) و(أعْلَمَ إعلاماً) فإنْ نقص عن حروف فعله من دون عوض أو تقدير فاسم مصدر نحو (أعْطى عطاءً) قال الفراء: (أَعطَيتُكَ عطاءً)، اجتزئ فيه بالاسم من المصدر(٢).
٤. اسم المصدر ماخرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً، نحو (عِشْرَة) و(قُبْلَة) فـ(عِشْرَة) اسم للمعاشرة، وفِعْلُهُ (عَاشَرَ)، والقبلة من (قَبَّلَ)(٣).
٥. من الناحية المعنوية نجد الفرق بين المصدر واسمه يتضح بالآتي:
أ. اسم المصدر هو المساوي للمصدر في الدلالة على معناه(٤).
ب. المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بالمصدر، فمدلول المصدر معنى مدلول اسم بلفظ المصدر(٥).
ت. اسم المصدر هو اسم الجنس المنقول عن موضعه إلى إفادة الحدث، نحو (الكلام) فهو في الأصل اسم للملفوظ من الكلمات ثم نقل إلى معنى التكليم(٦).

وعلى وفق هذا فإنّ اسم المصدر لايجري على قياس المصدر، فإذا كان المصدر مدلوله الحدث، فإنّ اسم المصدر لفظٌ اسميٌّ يدل على الحدث فالفعل (سرَّحَ) مصدره (تَسْريحٌ) على القياس، فإذا قلنا: (سرحٌ) فهو اسم مصدر لامصدر، (تَسْرِيحٌ) و(سَرَاحٌ) متساويان في الدلالة، والخلاف بينهما أن اسم المصدر لفظٌ يدل على الحدث مجازاً لاحقيقة، أو يدل على الحدث دلالة غير مباشرة، وأما المصدر فدلالته على الحدث المجرد مباشرةً ومن غير واسطة، في حين دلالة اسم المصدر إنّما تؤدى المصدر بنفسه، أي عن طريق المصدر.

ثانياً: وظيفة المصدر

درس علماء اللغة العربية المصدر، فوقفوا على حقيقة ماورد سماعاً، أو قياساً وما عمل وما لم يعمل، وعلى مكانته بين أقسام الكلام العربي، وبين هذا وذاك نجد للمصدر وظائفه الصرفية، والنحوية، هذه الوظائف تُجسِّدُ العلاقة بين الصرف والنحو، ويتضح ذلك بالآتي:

- **الوظائف الصرفية:** للمصدر وظائف صرفية متعددة، فالبنية الشكلية للمصدر كانت مجال دراسة الصرفيين والنحاة، لذا فهم يرونَ أنّ وظيفته الصرفية تتمثل في اتجاهات متعددة:

١. **المصدر أصلٌ أمْ فرع:** اختلف علماء العربية في أصالة المصدر، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصلٌ، والفعل فرع منه، فهو اسم لم يشتق من غيره، دلّ على معنى، متجرد من الزمن (٧)، وتتلخص حجتهم في الآتي:
أ. المصدر أسمٌ والأسماء قبل الأفعال، لذا فالمصدر أصل للفعل والفعل لايستغني عن الاسم.
ب. المصدر يقوم بنفسه في المعنى، نحو (ضَرْبُكَ وَجِيعٌ) والفعل لايقوم بنفسه في المعنى.

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٠، والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٦.
(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٣/ ٢٨١.
(٣) ينظر: معاني النحو ٣/ ١٥٨.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لأبن الناظم ١٦٨.
(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٧ – ٢٨٨.
(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ٤١٧.
(٧) ينظر: شرح الاشموني ٢/ ٢٣٣، ودروس في علم الصرف.

ت. تصاغ من المصدر المشتقات المختلفة للفعل، نحو (ضَرَبَ – يضْرِبُ – اضْرِبْ – ضارب – مضروب)

ث. المصدر يدل على الحدث، وهو شيء واحد، والفعل يدل على شيئين (الحدث والزمن)

ج. اختلاف أوزان المصدر دليل على أنّهُ الأصل.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل هو الأصل، والمصدر فرع عليه، كما تتفرع بقية المشتقات وحجتهم تتلخص في الآتي:

أ. الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول. نحو (أكرَمَ زيدٌ عَمْراً إكراماً).

ب. المصدر يُذكرُ توكيداً للفعل، وبياناً له، نحو (ضَرَبْتُه ضرباً – ضَربْتهُ ضَرْبَ الظالمِ – ضَرَبْتهُ ضَرْبَتين)، لذا فالمبيّن قبل البيان وهو الفعل.

ت. سُمِّيَ المصدر مصدراً لصدوره عن الفعل.

ث. المصدر يصحُّ لصحة فعله، ويعتلُّ لاعتلاله، وبناء المصدر يجري على فعله في الاعتلال والصحة، لذا هو فرع، والفعل أصل [١].

أبنية المصدر: اتفق علماء العربية على ثبوت قياسية المصدر فيما زاد على ثلاثة أحرف، وتعددت آراؤهم في مصادر الثلاثي، فمن قائل: إنها سماعية يمتنع إجراء القياس فيها لكثرة أوزانها، تفاوتها وكثرةً وقلةً، ندرةً وشذوذاً، ومنهم من يقول: بقياسيتها كغيرها من مصادر غير الثلاثي، ومن ثمَّ تجوز القياس الكثير الشائع[٢]، ووقف جمهور العلماء موقفاً وسطاً يُكتفى فيه القياس إذا انعدم السماع[٣].

أولاً: مصادر الثلاثي:

١. فَعْلٌ: مصدر يأتي بفتح الفاء وسكون العين، وهو مصدر لكل فعل متعدٍّ، جاء على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، نحو (ضَربَ ضرباً) أو على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، (فَهِمَ فَهْماً)، والمعتل نحو (وَعَدَ وَعْداً) و(باعَ بَيْعاً) و(رمى رمياً) والمضعف، نحو (رَدَّ رداً)[٤]، قال ابن عقيل: (الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على (فَعْلٍ) قياساً مطرداً)[٥]، هذا بخلاف مادلّ على حرفةٍ أو صناعة، فإنّ مصدره يأتي غالباً على (فِعالةٍ) بكسر الفاء، نحو (كتابةٍ، وتجارةٍ)[٦]. وتجارةٍ)[٦].

٢. **فَعَلٌ:** الفاء والعين، مصدر للفعل اللازم الذي جاء على وزن (فَعِلٍ) بكسر العين، نحو (فَرِحَ فَرَحاً) و(غضِبَ غضباً)[٧]، قال تعالى: (فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ)[٨]، وتأتي بعض أفعال المتعدي على وفق هذه البنية نحو (عَمِلَهُ يعملُهُ عملاً)[٩].

٣. **فُعُولٌ:** ويكون مصدراً لكل فعل لازم على وزن (فَعَلَ) بفتح العين، ذكر ذلك سيبويه نحو (لُزُومٍ) و(وُرُودٍ) و(جُحُودٍ)[١٠] ومنه قوله تعالى: (سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ)[١]، قال الرضي: (قوله الغالب في (فَعَلَ) اللازم على (فُعُولٍ) ليس على إطلاقه)[٢].

---

(١) ينظر: علل النحو ٣٩٧ – ٣٩٨، والانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٣٥م (٢٨)

(٢) ينظر: في تصريف الأسماء ١٥٨.

(٣) ينظر: دروس في علم الصرف ٢١١.

(٤) ينظر: شرح المكودي ١٦٧ – ١٦٨.

(٥) شرح ابن عقيل ٣/ ٩١.

(٦) ينظر: نزهة الطرف ١٠١، والصرف لحاتم الضامن ١٢٧.

(٧) ينظر: شرح ألفية بن مالك لابن الناظم ١٧٥.

(٨) سورة البقرة/ ٩٠

(٩) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٦، والمقرب.

(١٠) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٥.

أي أنّ الفعل اللازم من باب (فَعَلَ) يأتي قياساً على (فُعُول) مالم يدلُّ على صوتٍ، أو داءٍ، أو اضطرابٍ أو إمتناعٍ فإنّهُ يأتي على وفق الأبنية الآتي:

- فِعَالٌ: بكسر الفاء نحو: (أَبَى إبَاءً) إن دلَّ على معنى الامتناع.
- فَعَلانٌ: بفتح الفاء والعين، نحو (جالَ جَولاناً) و(غَلَى غَلَياناً) لدلالته على معنى التقلّب.
- فُعالٌ: بضم الفاء، نحو (سَعَلَ سُعالاً) لدلالته على معنى الداء، والصوت، ومنه (صَرَخَ صُراخاً).
- فعيلٌ: نحو (رَحَلَ رحيلاً)، لأنَّهُ يدل على معنى السير، أو الصوت، ومنه (صهلَ صهيلاً) [٣].
- فِعالةٌ: بكسر الفاء، نحو (خِلافةٍ) و(سياسةٍ) و(قِصامةٍ) و(سِعاية) و(إمارةٍ) و(ولايةٍ)[٤]، ولم يُعِدُّ ابن مالك هذه البنية قياسية وجعلها مجمع اللغة العربية قياسية [٥].

٤. **فُعُولَةٌ وفَعَالَةٌ:** ذهب ابن مالك إلى قياس مصدر (فَعُلَ) مضموم العين اللازم، (فُعُلَةٌ) و(فَعَالة) نحو (سَهُلَ سُهُولةً) و(صَعُبَ صُعوبةً) و(جَزُلَ جزالةً) و(ضُخمَ ضخامةً)[٦]، وذهب الرضى إلى أنّ (فَعَالة) هي الصيغة القياسية في الأغلب[٧].

٥. **فُعْلٌ:** بضم الفاء وسكون العين، مصدر للفعل اللازم (فَعُلَ)، وجاءت هذه البنية للدالة على الصفات الجسدية، والقيم الجمالية، والسلوكية، نحو: (الحُسْنُ، والطول، والقرْبُ) قال سيبويه: (أمّا كان حُسْناً، أو قبحاً، فإنّه مما يبنى فعلُهُ على (فَعُلَ – يفْعُلُ) ولكون المصدر فِعالاً، وفِعالةً وفُعْلاً)[٨]، وذكر ابن عصفور أنّه يأتي منه اللازم والمتعدي، وأنكر عليه أبو حيان[٩].

٦. **فُعْلَةٌ:** بضم الفاء وسكون العين، نحو (حُمْرَة، وصُفْرة، وزرقة) للدلالة على شدة اللون، والضمّ يناسب الشدّة والقوة، والتاء للتعيين، والتأنيث والمبالغة[١٠].

إنّ ماذكر من أبنية المصادر يُعد عند النحويين والصرفيين قياسياً في الغالب، وثمة أبنية أخرى وردت سماعاً، وهي كثيرة.

ثانياً: مصادر غير الثلاثي

ذكر الصرفيون أنّ للفعل غير الثلاثي مصادر مقيسةً مطّردةً، والفعل غير الثلاثي أمّا أنْ يكون رباعياً مجرداً على وزن (فَعْلَلَ) أو مزيداً، نحو (أفْعَلَ – فاعلَ – فَعَّلَ) أو بحرفين مبدوءاً بهمزة وصل، نحو (انْفَعَلَ – إفْتَعَلَ – افْعَلَّ) وأمّا مبدوءاً بالتاء، نحو (تفعَّلَ – تَفاعَلَ – تَفعلَلَ) أو مزيداً بثلاثة أحرف مبدوءاً بهمزة وصل، نحو (اسْتَفْعَلَ – افْعال– افْعَلَّل – افعَنْلَلَ...الخ)[١١]، ومصادر هذه الأفعال تأتي على وفق الآتي:

أ. **مصدر الثلاثي المزيد بهمزة قطع:**

---

(١) سورة الفتح/ ٢٩.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٣.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٣ – ١٥٤، ونزهة الطرف ١٠١ – ١٠٢.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١١.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٩٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢١٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، وشرح المكودي.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١٥٦.

(٨) كتاب سيبويه ٤/ ٢٨.

(٩) ينظر: المقرب ٤٧٦، وارتشاب الضرب ١/ ٢٢٢.

(١٠) ينظر: ديوان الأدب ١/ ٦١، والتسهيل ٢٠٥.

(١١) ينظر: شرح المراح في التصريف ٣٧، وجامع الدروس العربية ١/ ١٢٦.

١. **إفعال:** ذكر الصرفيون أنّ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بهمزة قطع يأتي على (إفعال) بسكون الفاء بعد همزة مكسورة وفتح العين من بعدها ألف، إنْ كان صحيحاً أو معتل الآخر[١]، نحو (إسرار) في قوله تعالى: (ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا)[٢]، ومنه (أوْقَدَ إيقاداً) والأصل: (إوْقاد) فقلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة اثر كسرة، طلباً للخفة، ومنه (أبْدَى إبداءً) (وأبقى إبقاءً) فأصل المصدرين (ابداو، إبقاي) فلما تطرفت الواو أو الياء إثر ألفٍ زائدة قُلِبت همزة[٣].

وأختلف الصرفيون في مصدر الفعل المزيد بهمزة قطع إذا كان معتل العين، نحو (أقامَ، وأعانَ) فمنهم من يرى أنّ المصدر يأتي على وزن (إفالة)، نحو (إقامة، وإعانة) بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، والتعويض عن المحذوف بالتاء، فأصل المصدر (إقوام، وإعوان) فالتقى ساكنان، الواو التي تقابل عين الفعل، وألف المصدر فحذفتْ عين الفعل وعوض عنها بالتاء، وهو الأرجح[٤]، ومنهم من يرى أنّ المحذوف ألف المصدر، لزيادتها والتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الواو على القاف قبلها فصارت الواو ألفاً لفتحة ماقبلها [٥]، وعلى هذا يكون وزن المصدر على (إفَعْلَة) وقد تحذف التاء التي عُوِّض بها على الحرف المحذوف، وهو مذهب سيبويه[٦]، نحو (إقامَ) في قوله تعالى: (رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)[٧] أمّا الفراء فلم يجوزْ ذلك إلاّ عند الإضافة[٨].

ب. مصدر الثلاثي المزيد بتضعيف العين (فعّال)

١. **تَفعيل:** واشترط الصرفيون صحة اللام في (فَعَّلَ) حتى يكون المصدر على (تفعيل) وجعلوا التاء بدلاً من العين الزائدة نحو (تكليم) في قوله تعالى: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا)[٩]، وقد تأتي على وزن (فعّال) نحو (كذّاب) قوله تعالى: (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا)[١٠]، وقد تخفف العين، فيكون على وزن (فِعَال) نحو (كذَاب)[١١].

٢. **تَفْعِلةٌ:** أمّا إذا اعتلتْ لامه، نحو (زكَّى، وحتّى، وسمَّى) فيجيء مصدره (تَفْعِلة)[١٢]، ومنه (توصية) في قوله تعالى: (فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَى أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ)[١٣]، وقد يجيء الصحيح على وفق هذه الصيغة، وهو نادر، نحو (تجْربة، وتذْكرة)[١٤]، قال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَذْكِرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ)[١٥]، وإذا كان المضعف مهموز اللام، نحو (جزَّأ، وهنَّأ) فالأغلب أن يكون مصدره على وزن (تفعيل) و(تفعلة) نحو (جزَّأ تجزيئاً وتجزئةً)، والقياس تجزئي[١٦].

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٨، ومفتاح العلوم ٢٤.

(٢) سورة نوح/ ٩.

(٣) ينظر: شرح التصريف ٤٧٥، وفي تصريف الأسماء ١٨٥.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٢، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٨.

(٥) ينظر: دقائق التصريف ٢٨٤ – ٢٨٥، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٨٢.

(٧) سورة النور/ ٣٧.

(٨) ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢/ ٢٥٤.

(٩) سورة النساء/ ١٦٤.

(١٠) سورة النبأ/ ٢٨.

(١١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٧٩، والمخصص ١٤/ ١٨٥، وشرح المراح ٣٧.

(١٢) ينظر: المخصص.

(١٣) سورة يس/ ٥٠.

(١٤) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٢٧.

(١٥) سورة الحاقة/ ٤٨.

(١٦) ينظر: التسهيل ٢٠٦، وشذا العرف ٧١.

ت. مصادر الثلاثي بالألف (فَاعَلَ):

مُفَاعَلَة – فِعَالٌ:

ويأتي مصدر (فَاعَلَ) على وزن (مفاعلة) قال سيبويه: (وأمّا فاعَلْتُ فإنّ المصدر منه الذي لاينكسر أبداً (مُفَاعَلة) جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرفٍ منه، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف)[١]، وذكر بعض النحاة أنّ قول سيبويه فيه خللٌ فالميم ليست عوضاً من الألف، لأنّ الألف موجودةٌ في (مفاعلة) كما أنّها موجودةٌ في الفعل، نحو (قاتلَ مقاتلةً) أي أنّها موجودة في المصدر والفعل، فكيف تكون الميم عوضاً من الألف والألفُ لم تذهب[٢]، وعدّ بعض النحاة (الْفِعَالَ) مصدراً قياسياً في فاعلَ نحو (قاتلَ قتالاً) بشرط ألاَ تكون فاؤه ياءً، فإنْ كان كذلك، نحو (يَاسَرَ) و(يامَنَ) فالأغلب أن مصدره على وزن (مفاعلة)[٣]. وقاتلَ يأتي على (فِيعال) نحو (قِيْتَال) بإشباع كسرة الفاء[٤]، وهو غير غير مطرد.

ث. مصدر ماكان أوّلُهُ تاءً زائدة:

يرى الصرفيون أنّه إذا كان في أوّل الفعل تاءً زائدة سواءً أكان ثلاثياً مزيداً، أم رباعياً مزيداً أم ملحقاً بالرباعي المزيد، فإنَّه قياس مصدره على بناء فعلة الماضي مع ضم الحرف الذي قبل الأخير.

١. تفعُّل: قال سيبويه: (أمّا مصدر (تفعّلتُ) فإنه (التفعُّل) جاؤوا فيه بجميع ماجاء في (تفعَّلَ) وضمُّوا العين، لأنه ليس في الكلام اسم على (تفعّلٍ) ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر (تفعَّلتُ) ولاغير الياء لأنّه أكثر من (فَعَّلتُ) فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك، من ذلك قولك: تكلّمتُ تكلّماً، تقوّلتَ تقوّلاً)[٥].

٢. تَفَاعُل: بزيادة التاء وضم ماقبل الآخر، نحو (تشَاوَرَ تشاوراً) وماورد مفتوحاً أو مكسوراً ماقبل آخره، فهو شاذّ، قال ابن سيده: (أمّا ما حكاه ابن السكّيت من قولهم: تَفَاوَتَ الأمرُ تفاوتاً وتفاوتاً فشاذ)[٦]، وبكسر ماقبل الاخر اذا كان كان معتلّ الاخر بالياء نحو (توانى تونياً) لمناسبة الكسرة للياء[٧].

٣. تَفَعْلُل: قال ابن عقيل: (إنْ كان الفعل على وزن (تَفَعْلَلَ) يكون مصدره على (تَفَعْلُل) بضم رابعه، نحو: تَلَمْلَمَ تلمْلُماً، وتدحرج تَدحْرجاً)[٨]، وسُمِعَ عن العرب مصادر، زيدت بالتاء على وزن (تَمَفعُل) نحو (تَمسْكَنَ تَمَسْكِناً) وعلى وزن (تفعيل) نحو (تَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً) و(تفعيل) نحو (تَشريْفَ تشرْيُفاً) و(تفوعُل) نحو (تكوثر تكوثراً)[٩].

المصدر الميمي: وهو مصدر يدلُّ على الحدث مجرداً، كالمصدر الأصلي، مع قوة الدلالة وتوكيدها، والعلة في تسميته ترجع إلى الميم الزائدة في أوّله سواء أكانت مفتوحة أم مضمومة على حسب بنائه من الفعل، نحو (شَرِبَ مَشْرَباً) و(استخرجَ مُسْتخرجاً)[١٠]، وقد ورد عند القدماء إلاّ أنّهم لم يطلقوا عليه ذات التسمية، قال سيبويه: (فإذا أردتَ المصدر بنيته على

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٨٠.

(٢) ينظر: المخصص ١٤/ ١٨٥، وأبنية الصرف كتاب سيبويه ٢١٩.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٣، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٠.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٢٤..

(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٧٩.

(٦) المخصص ١٤/ ١٨٦.

(٧) ينظر: في تصريف الأسماء ١٦٦.

(٨) شرح ابن عقيل ٣/ ٩٩.

(٩) ينظر: مناهل الرجال ٨٢، ودروس في علم الصرف ٢٢٠.

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣٢.

(مَفْعَلٍ)، وذلك قولك: إنّ في ألف درهمٍ لَمضْرباً، أي لَضرْباً)[١]، وذكر ابن سيده أنّ منه مايقع قياسياً، ومنه ماقالت به العربُ على غير القياس[٢].

وتعددت الآراء حول تسميته إلى أنْ عرّفه ابن هشام بقوله: (هو مابديء بميم زائدة لغير المفاعلة)[٣]، وقد فرّق بعض المحدثين بين المصدر الميمي، والمصدر الأصلي من ناحيتين:

١. من ناحية التلبُّس بشيء أو عدمه: فالمصدر الميمي متلبِّس بذات في الغالب أمّا الأصلي فلا يتلبَّس بشيء، أي أنّ المصدر الميمي في الغالب لايحمل معه عنصر الذات بعكس الأصلي فإنه حدث مجرد، نحو (منقلب) في قوله تعالى: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ)[٤]، فهذا المصدر لايطابق المصدر الأصلي – انقلاباً – في في المعنى، فالميمي يحمل معه الذات، والأصلي مجرّد.

٢. من ناحية اختلاف المعنى: نجد أنّ المصدر الميمي في كثير من التعبيرات يحمل معنى لايحمله المصدر الأصلي، نحو (المصير) في قوله تعالى: (فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ)[٥]، فالمصير يعني نهاية الأمر بخلاف الصيرورة [٦]، وذكر الصرفيون أنّ المصدر الميمي يصاغ من الفعل الثلاثي ومن المزيد وهو قياسيّ وقد وردت بعض الأبنية سماعية ويتضح ذلك بالآتي:

أ. بناؤه من الفعل الثلاثي:

يصاغ من الثلاثي على وفق الأوزان الآتية:

١. مَفْعَل: فتح الميم والعين، ويصاغُ على وفق هذه الأبنية على النحو الآتي:

أ. إذا كان فعله المضارع مكسور العين، نحو (ضَرَبَ، يَضربُ، ضرباً) وقد ورد بالكسر، نحو (مَرْجِع)، نحو قوله تعالى: (إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[٧]، والقياس فتح العين[٨]، وقد يجيءُ من باب (فَعَلَ، يَفْعَلُ) بفتح العين في الماضي والمضارع، نحو (ذَهَبَ مذهباً) أو من باب (فَعِلَ، يَفْعَلَ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: (لَبِسَ، مَلْبَساً)[٩].

ب. اذا كان من باب (فَعَلَ – يفعُلُ) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو (خرَجَ – يخْرُجُ – مخرجاً)[١٠]،

ت. اذا كان الفعل معتلّ العين أو اللام بالواو، نحو (صامَ، يصومُ، مصامّاً، وقامَ، يقومُ، مقاماً) ومنه (المنامُ) في قوله تعالى: (قَالَ يَابُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَى)[١١]، والمحيا، والممات، في قوله تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[١٢]، ومما جاءَ مخالفاً للقياس (مَجيءُ، ومَسيرُ، ومبيتُ، ومشيبُ، ومرجعُ ومحيضُ)، حيث وردت بكسر العين، والقياسُ فتحها [١٣].

٢. مَفْعِل: بفتح الميم وكسر العين، ويصاغ المصدر من الثلاثي على وفق الاتي:

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٨٧.
(٢) ينظر: المخصص ١٤/ ١٩٣.
(٣) شرح شذور الذهب ٤١٧.
(٤) سورة الشعراء/ ٢٢٧.
(٥) سورة ابراهيم/ ٣٠
(٦) ينظر: معاني الأبنية في العربية ٣٤ – ٣٥.
(٧) سورة هود/ ٤.
(٨) ينظر: دروس في علم الصرف ٢٢٢.
(٩) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٢١.
(١٠) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٨٨ ودروس في علم الصرف ٢٢٢.
(١١) سورة الصافات ١٠٢.
(١٢) سورة الأنعام ١٦٢.
(١٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٢ – ٢٧٣.

أ. اذا كان الفعل مثالاً، أي معتل الفاء، نحو (وَعَدَ، يَعِدُ، مَوْعِداً) و(وَزَنَ، يَزِنُ، مَوْزِناً)[١]، ومنه (وَجِلَ، يَوْجَلُ، مَوْجِلاً) بكسر العين، لأنّهم ربما أعَلُّوه بالقلب فشبهوه بواو (يُوْعَدُ) المعلُّ بالحذف، لذا قالوا: مَوْجِل، كما قالوا (موعد)[٢]،

ب. إذا كان الفعل معتل العين بالياء، نحو (باتَ، يبيتُ، مَبيتاً) و(غابَ، يغيبُ، مَغيباً)، وقالوا: (طارَ، يطيرُ، مَطاراً) و(نالَ، ينالُ، مَنَالاً) على وزن (مَفْعَل) بفتح العين[٣].

٣. مَفْعَلة: بفتح العين، نحو (مَذْهَبة، ومَفسَدة، ومَقْوَدة، ومنجاة) وقد يأتي المصدر الميمي على (مَفعِلة) بكسر العين، نحو _مَعْذِرة، ومَعصية) أو على (مَفْعُلةٍ) بضم العين، نحو (مَأدُبة، ومظلُمَة، وميْسُرَة)، وهو سماعي[٤].

٤. مَفْعُول: ذكر بعض الصرفيين أنّ المصدر الميمي قد يأتي على (مَفعول) بدلاً من (مَفْعَل) نحو (مَيْسُور، ومَعْسُور، ومَخْلُوق)، قال سيبويه: (يستغني بهذا عن المفْعَل الذي يكون مصدراً، لأنّ في هذا دليلاً عليه)[٥]. في حين ذهب بعضهم إلى القول بأنّ هذه البنية جاءت صفة للزمان وليست مصدراً ميمياً.

ويصاغ المصدر الميمي من الفعل غير الثلاثي على وزن مضارعه، مع قلب ياء المضارعة ميماً مضمومة وفتح ماقبل الآخر نحو: (مَدْخَل، ومستخرَج، ومُسرَّح، ومُقاتَل، ومُنتَصَر، مُندَفع، مُحْمَر، مُعْشَوشَب، مُزَلْزَل، مُتدَحْرج، مُطمأنّ، مُقْعَنْسس[٦]. وسياق الكلام هو الذي يحدد مصدرية هذه الصيغ أو عدمه [٧].

الوظيفة النحوية:

الوظيفة النحوية هي المعاني المستفادة من معاني الجمل والأساليب أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية، أو هي مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها عن طريق يقدمه علم الصرف لعلم النحو كالحركات والحروف، ومباني التقسيم، وغيرها[٨].

ويأتي المصدر لبيان علة الحدث، أي: المفعول لأجله[٩]. نحو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ)[١٠]. ووظيفة الحال في السياق، ومجيء المصدر حالاً أكثر منه نعتاً[١١]، والوصف بالمصدر أبلغ في التعبير[١٢]، ويفيد المصدر أيضاً معنى توكيد الفعل، وبيان نوعه وعدد مرّاته[١٣].

وتتجلى وظيفة المصادر عندما تكون عاملة عمل الفعل، لذا درس النُحاة عمل المصدر وشروطه وأحواله، فإذا كان المصدر أصلُ الفعل، يحمل معناه، فمن البداهة أن يعمل عمله فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، وغير ذلك مما يعمله الفعل[١٤]، قال ابن الخشاب: (والمصدر أصل للفعل في الاشتقاق في أصح القولين، والفعل أصلٌ للمصدر في الإعمال[١٥]، ويختلف المصدر عن الفعل في الآتي:

---

(١) ينظر: زبدة الأقوال ٩٣.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٩٣، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٧٠.
(٣) ينظر: التسهيل ٢٠٨، ودروس في علم الصرف.
(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ١/ ١٣٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ٢٤٢.
(٥) كتاب سيبويه ٤/ ٩٧.
(٦) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي ٣٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٢ – ٢٢٣.
(٧) ينظر: المدخل في علم النحو والصرف ٨١ – ٨٢.
(٨) ينظر: اللغة العربية ومعناها ومبناها ١٧٨.
(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٠٥.
(١٠) سورة الرعد/ ٢٢.
(١١) ينظر: شرح الاشموني ٢/ ٥٠٠.
(١٢) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٦٢.
(١٣) ينظر: دقائق التصريف ٤٤ – ٤٥.
(١٤) ينظر: اللطيفة البكرية ٨٧، والكافي في الصرف والنحو والإعراب ٢٣٤.
(١٥) المرتجل ٢٤٠.

١. الفاعل يُضمَرُ مع الفعل ولايجوز حذفه، في حين يجوز حذفه مع المصدر لعلّةٍ، هي أنّ المصدر اسمٌ وليس بفعلٍ، ولاصفة جارية على الفعل [١]، ولايحمل الضمير [٢].

٢. لايرفعُ نائبَ فاعلٍ، وبعضهم جوّز ذلك، قال الصبان (وجه المنع هو مذهب الأخفش والشلوبين وغيرهما مافيه من الإلباس.. وقال أبو حيان يجوز اذا كان فعلُه ملازماً للمجهول.. وزاد الدماميني قولاً رابعاً عن ابن خروف وهو الجواز، إذا لم يقع لَبْس..) [٣].

وذكر النحاة أنّ المصدر يقوم مقام الفعل في حالتين:

١. حين ينوب المصدر عن فعله بعد حذفه، فيؤدي معناه، نحو قوله تعالى: (فَإِذا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[٤] بمعنى فأضربوا الرقاب، وذكر أبو حيان أنّ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: أنَّها مقصورٌ على السماع، السماع، أو قياسية في الأمر، الدعاء، والاستفهام بتوبيخٍ أو غير توبيخ، وفي الخبر المقصود، أو الوعد، أو قياسية في الأمر والاستفهام فقط [٥].

٢. المصدر المقدّر بـ (أنْ والفعل)، إذا أريد الماضي أو المستقبل، قال الوراق: (إذا قلت أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، فالمعنى: أنّ ضربَ زيدٌ عمراً، فلمّا كان المصدر مقدّراً بـ (أنْ والفعل) صار العمل في المعنى للفعل) [٦]. لذا حُذِف لفظ الفعل وبقي حكمه [٧]، أو المقدر بـ (ما والفعل) اذا أريد به الحال، نحو (عجبتُ من ضرْبكَ زيداً الان) والتقدير: (ممّا تضربُ زيداً الان) [٨]، وقيل: أنّ (ما) صالحة للأزمنة الثلاثة [٩] وقد قُدّر المصدر بـ (أنَّ واسمها وخبرها) اذا كان خبرها فعلاً، أو اسماً مشتقاً منه، نحو (يعجبني ضرْبُ زيدٍ عمراً)، والتقدير: (أنّ زيداً يضربُ عمراً) أو (إنّ زيداً ضاربٌ عمراً) [١٠].

الخاتمة

إنّ دراسة المصدر من حيث المستويين الصرفي والنحوي يجسد العلاقة بينهما، لأن المصدر يحمل بعضاً من الخصائص الوظيفية للفعل إلى جانب بعض خصائص الاسم، لذا فالمصدر يعمل عمل الفعل على وفق شروط أملاها قياس الفعل هذه الشروط، هي الفارق الأساسي بين عمل الفعل وعمل المصدر.

لقد تناول البحث صيغ المصدر واسم المصدر والفرق بينهما، وكذلك تناول الصيغ التي جاء عليها المصدر ودلالاتها، ولقد وثق البحث بالمصادر اللازمة من المراجع والمصادر المختلفة المتنوعة خدمة لمقتضيات البحث العلمي وشروطه.

---

(١) المصدر نفسه٢٤٢.

(٢) ينظر: إرتشاب الضرب ٣/ ١٧٢.

(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢٨٣.

(٤) سورة محمد/ ٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٠ – ١٧١.

(٦) علل النحو ٣٩٧.

(٧) ينظر: شرح الاشموني ٢/ ٣٣٤.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٥٧.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٢٨٥، والكواكب الدرية ٢/ ٥٨٨.

(١٠) ينظر: المقرب ١٤٢.

المصادر والمراجع

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه – خديجة الحديثي – ط (١) منشورات مكتبة النهضة – بغداد – ١٩٦٥م.
٢. الآراء الراقية في تيسر قواعد اللغة العربية وبيان أسرارها – محمد كاظم المالكي– مطبعة الآداب – النجف –١٩٨٨م.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ) تحقيق: مصطفى احمد النماس – مطبعة المدني – القاهرة – ١٩٨٨
٤. الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي _جلال الدين – ت٩١١هـ) تحقيق: عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – ط١ – بيروت – ١٤٠٦ – ١٩٨٥م.
٥. الأصول في النحو – لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل ت ٣١٦هـ) – تحقيق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط٣ – بيروت – ١٩٨٨م.
٦. الإنصاف في مسائل الخلاف، للانباري (كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ت٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث الإسلامي – مصر ١٩٦٥م.
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين (ت٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – دار الندوة الجديدة – ط٦ بيروت – ١٩٨٠م.
٨. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (أبي عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) تحقيق: موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد.
٩. البحث النحوي عند الأصوليين – مصطفى جمال الدين – دار الرشيد – ط١ – بغداد ١٩٨٠م.
١٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي – ت٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
١١. التكملة، للفارسي (أبي علي الحسن بن أحمد، ت ٣٧٧هـ) تحقيق: حسن شاذلي فرهود – ط١، عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٢. جامع الدروس العربية – للغلاييني (مصطفى الغلاييني – ت١٣٦٤هـ) تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٣. الجمل في النحو – للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت٣٤٠هـ) تحقيق: علي توفيق الحمد – ط١ – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
١٤. حاشية الصبان على شرح الاشموني – للصبان (محمد بن علي الصبان – ت ١٢٠٦هـ) القاهرة – دار إحياء الكتب العربية.
١٥. الخصائص – لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ) تحقيق: محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة – ط٤ – بغداد – ١٩٩٠م.
١٦. دراسات في علم الصرف – عبد الله درويش – مكتبة الشباب – القاهرة.
١٧. دقائق التصريف، للمؤدب (القاسم بن محمد بن سعيد، من علماء القرن الرابع للهجرة) تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال – بغداد – مطبوعات المجمع العلمي ١٩٨٧م.
١٨. ديوان الأدب، للفارابي (إسحاق بن إبراهيم، ت٣٥٠هـ) تحقيق: أحمد مختار عمر – الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية– ١٩٧٤م.
١٩. ديوان شعر ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) تصحيح وتنقيح: كارليل هنري هيس – مطبعة كلية كمبريج – ١٩١٩م.

٢٠. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد، ت٦٨٦هـ) تحقيق: ناصر حسين علي – المطبعة التعاونية –دمشق – ١٤١٢هـ.

٢١. شذا الصرف في فن الصرف – أحمد الحملاوي ١٤٣٥هـ – دار القلم – بيروت.

٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، لأبن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي – مطبعة باقري – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٣. شرح الاشموني على ألفية بن مالك (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ت ٩٢٩هـ) تحقيق: حسن حَمَد –دار الكتب العلمية – ١٩٩٨م.

٢٤. شرح ألفية ابن مالك، لأبن الناظم (أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين (٦٨٦هـ) المطبعة العلوية – النجف – ١٣٤٢هـ.

٢٥. شرح التصريف – للثمانيني (عمر بن ثابت الثمانيني ت ٢٤٢هـ) تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي –مكتبة الرشد – الرياض –١٩٩٩م.

٢٦. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى – تحقيق: أحمد طلعت – دار الفكر – بيروت – ١٩٦٨م.

٢٧. شرح شافية ابن الحاجب – للرضي الاسترابادي (رضي الدين محمد بن الحسن – ت٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – ومحمد محيي الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٢م.

٢٨. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين، ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – ١٩٩٥م.

٢٩. شرح كافية ابن الحاجب، للرضي (رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستربادي ت ٦٨٦هـ) تحقيق: أميل بديع يعقوب – ط١ – دار الكتب العلمية، بيروت – ١٩٩٨م.

٣٠. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام الانصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله – ت ٧٦١هـ) تحقيق: هادي نهر – مطبعة جامعة بغداد – ١٩٧٧م.

٣١. شرح المراح في التصريف – للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد، ت ٨٥٥هـ) تحقيق: عبد الستار جواد – مطبعة الرشيد – بغداد – ١٩٩٠م.

٣٢. شرح المفصل – لابن يعيش (موفق الدين ابن يعيش النحوي – ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب – بيروت.

٣٣. شرح المكّودي على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو، للمكودي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح – ت ٨٠٧هـ) تحقيق: ابراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٦م.

٣٤. علل النحو – لابن الوراق (محمد بن عبد الله – ت٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٢م.

٣٥. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥هـ) تحقيق: عبد الله درويش – مطبعة العاني – ط١ – بغداد – ١٩٦٧م.

٣٦. الفصول في العربية – لابن الدهّان (لأبي محمد سعيد بن المبارك ت ٥٦٩هـ) تحقيق: فائز فارس – دار الأمل – الأردن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٨م.

٣٧. في تصريف الأسماء – عبد الرحمن محمد شاهين – مكتبة الشباب – مصر – ١٩٧٧م.

٣٨. قاموس تصريف الأفعال والأسماء – أميل بديع يعقوب – حروس برس – ط٣ – لبنان – ١٩٨٨م.

٣٩. كتاب سيبويه – (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر – ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام هارون ط٣ – عالم الكتب – بيروت – ١٩٨٣م.

٤٠. الكواكب الدرية – شرح على متممة الأجرومية، للأهدل (الشيخ محمد بن أحمد عبد الباري من أعيان القرن الثالث عشر) – مؤسسة الكتاب الثقافية – ٢٠٠٠م.

٤١. اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية، للمعلمي اليماني (الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي، ت١٢٨٦هـ) تحقيق: أسامة بن حامد الحازمي – عالم الفوائد – مكة المكرمة – ١٤٢١هـ.
٤٢. المخصص، لابن سيده (لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي ت٤٥٨هـ) دار الفكر – بيروت – ١٩٧٨م.
٤٣. المدخل إلى علم الصرف – محمد منال عبد اللطيف – دار المسيرة – عمَّان – ٢٠٠٠م.
٤٤. معاني الأبنية في العربية – فاضل صالح السامرائي – جامعة بغداد – ١٩٨١م.
٤٥. معاني القرآن، للفراء (يحيى بن زياد، ت٢٠٧هـ) تحقيق: محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي، ط٣ – ١٩٨٣م.
٤٦. مفتاح العلوم، للسكاكي (أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر – ٦٢٦هـ) مطبعة مصطفى البابي – مصر – ١٩٣٧م.
٤٧. المقتضب، للمبرد (أبي العباس، ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – دار الفكر، بيروت.
٤٨. المقرب، لابن عصفور (علي بن مؤمن – ت٦٦٩هـ) تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري – وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – ١٩٨٦م.
٤٩. مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها – صلاح الدين الزعبلاوي – دار المجد – دمشق – ١٩٨٩م.